



القاهرة، 22 مارس 2010

السيد الأستاذ الدكتور/ حاتم الجبلي وزير الصحة

تحية طيبة وبعد،

تتوجه المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بهذا الخطاب إلى سيادتكم كمنظمة غير حكومية معنية بقضية الحق في الحصول على الدواء، لنعبر عن قلقنا من المنهج الذي اتبعته ورشة (مكافحة الغش التجاري في المجال الطبي)، والتي عقدها المركز القومي للتدريب التابع لوزارة الصحة تحت عنوان "إلي شايف غش وساكت عليه كأنه مشارك فيه" في شهر فبراير الماضي، وهي الورشة التي تناولت ظاهرة الأدوية المغشوشة. وقد نادت التوصيات الصادرة عن الورشة بمكافحة ما أسمته "بالأدوية المقلدة" وهو اللفظ الذي قد يُستخدم لوصف الأدوية الجنيسة الآمنة والمنخفضة السعر نسبياً، وبذلك نخشى أن تُفهم التوصيات على أنها تدعو للاعتماد فقط على الأدوية المحمية بموجب براءات الاختراع. وقد تغاضت التوصيات عن استخدام المنهجية السليمة لتناول القضية الأساسية وهي مكافحة تداول المستحضرات المغشوشة المعروفة إعلامياً باسم "أدوية تحت السلم" والتي قد تكون ضارة بصحة المواطن، بل وقد تعرض حياته للخطر.

وبينما ترحب المبادرة المصرية للحقوق الشخصية باهتمام وزارة الصحة بقضية جودة وسلامة وفعالية الأدوية، كما ترحب بدعم الوزارة لورش عمل من شأنها التصدي لظاهرة الأدوية المغشوشة، ولكننا في المبادرة المصرية نحذر من دعوة الورشة في توصيتها الأولى إلى "مصادرة وإتلاف المستحضرات المغشوشة والمقلدة..."، وذلك لأن هذه التوصية تضع على قدم المساواة كلاً من "الأدوية المغشوشة" وما أطلقت عليه الورشة "الأدوية المقلدة"، حيث أن أدوية "تحت السلم" منتجات قد تكون بعيدة كل البعد عن الأدوية فيما عدا شكلها، ويعتمد منتجها تضليل المريض وابتزازه وبالتالي الإضرار بصحته وتعرض حياته للخطر بهدف تحقيق أكبر المكاسب المادية. وفي غياب تعريف لهذه الفئة من الأدوية، يوحى هذا المصطلح الغريب (الأدوية المقلدة) بالإشارة إلى الأدوية الجنيسة، وهي أدوية سليمة مئة في المئة من حيث الجودة وتتطابق مع الأدوية الأصلية من حيث الفعالية وتقرها وزارة الصحة نفسها. ويعتمد المصريون في الأساس على هذه الفئة من الأدوية لانخفاض سعرها نسبياً مقارنة بأسعار الأدوية الأصلية ومنها الأدوية صاحبة براءات الاختراع. وقد يؤدي هذا الخلط من ناحية إلى تشكيك المريض (المستهلك) في جودة الأدوية الجنيسة، ومن ناحية أخرى، وفي ضوء مطالبة التوصيات بتغليظ عقوبات الغش التجاري، قد يؤدي هذا الخلط أيضاً إلى ابتعاد

رجال الأعمال والمستثمرين عن التعامل في سوق الأدوية الجنيسة السليمة خوفاً من تعرضهم لعقوبات جريمة الغش التجاري، مما سيترك سوق الدواء للأدوية ذات الأسعار المرتفعة ويتم إخلاؤها من الأدوية الجنيسة السليمة ذات الأسعار الزهيدة.

وقد استخدم هذا الخلط في المصطلحات عالمياً من قبل شركات الأدوية متعددة الجنسيات لإدراج قضية الغش في الدواء كقضية انتهاك لحقوق الملكية الفكرية، وذلك سعياً إلى تشديد حماية حقوق الملكية الفكرية في التصدي لقضية هي أولاً وأخيراً قضية صحة عامة وليست قضية حقوق ملكية.

وتعتبر المبادرة المصرية للحقوق الشخصية عن انزعاجها من تدخل المصالح الشخصية والمكاسب المادية في أمور الصحة العامة وتحذر من تبني توصيات من شأنها ترويج الأدوية الأصلية المنتجة من الشركات الأجنبية والتشكيك في الأدوية الجنيسة ذات السعر المنخفض. حيث دعت التوصية التاسعة للورشة "مالكي العلامات والمنتجات الطبية لتخفيض أسعار منتجاتهم (...). كأسلوب من أساليب مكافحة الغش التجاري في العلاج الطبي"، وهي صياغة توحي بأن الدواء الرخيص من المحتمل أن يكون دواء مغشوشاً، وهو ما يمثل تضليلاً للمرضى ويضعف من ثقتهم إلا في الأدوية مرتفعة الثمن. وبالتالي وبدلاً من أن يتم ترويج إتاحة الأدوية الجيدة بأسعار في متناول المواطنين، يشكك هذا المنهج الذي اتبعته الورشة في كل الأدوية ذات الأثمان المنخفضة نسبياً تاركاً المواطن المريض حائراً لا يثق في الدواء الرخيص ولا يملك ثمن الدواء الغالي.

إننا نناشد سيادتكم اتخاذ خطوات سريعة وفعالة لإنهاء هذا الخلط في المفاهيم في مثل هذه الورش، والعمل على مكافحة الأدوية المغشوشة الضارة بصحة المواطن من منظور الصحة العامة وليس من منظور مصالح الشركات صاحبة براءات الاختراع، اتساقاً مع المنهج التي طالما اتبعته الحكومة المصرية في التعامل مع أمور الملكية الفكرية داخلياً وفي المحافل الدولية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

حسام بهجت

المدير التنفيذي

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية